

افتتاح الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

باسيل: ملتزمون بسياسة القطاع حتى 2013
شهادة لـ "النهار": تحكّم الدولة بالاتصالات مسيء

والوزارة ملتزمان استمرار سياسة قطاع الاتصالات حتى سنة 2013. وجدد شهادة "التزام" الهيئة المنظمة للاتصالات" تحرير سوق خدمات "الحرمة العريضة"، وقال "على رغم الظروف السياسية في البلد، أحرزت الهيئة تقدماً كبيراً خلال فترة قصيرة جداً"، مؤكداً استعدادها "للمضي قدماً سنة 2010 في تحرير الاتصالات الخليوية والدولية، ومعالجة بقية الاختناقات التي تصيب خدمات "الحرمة العريضة"، إن على صعيد الشبكة الوطنية أو المناطقية أو الدولية".

ولفت البراك الى ان "الوقت الحالي هو الوقت المناسب لتجاوز المواقف التقليدية وتفعيل المحرّكات الحقيقية للتغيير، فنحن بحاجة للمضي قدماً من خلال إطلاق المبادرات، كالتكاليف المنخفضة لخدمات "الحرمة العريضة" والتواصل، والتي كان ينبغي تفعيلها منذ مدة طويلة، من خلال التوصل إلى قرارات عملية قابلة للتنفيذ، في شأن مشاركة البنى التحتية والتزامات الخدمة العالمية الشاملة". وتحدث توريه فأشار الى "أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مضار من النشاط البشري وهي جزء من الحل في كل أزمة نواجهها وليست جزءاً من المشكلة".

س. ب.



(حسن عسل)

السياسة والمنظمين والمنفذين، فارتأى ان يوضح الصورة عبر المقارنة بين قطاع الاتصالات و"تنفيذ طريق ما"، وأشار الى "ان الدولة تضع التخطيط، ويقوم المنفذ Contractor بأعمال التنفيذ، ومن ثم يأتي دور المنظم في تنظيم السير وادارته ووضع الفرمات لمن يخالف. ويبقى القضاء وهو السلطة التي يحتكم إليها للفصل في اي خلاف يمكن ان ينشأ. وهكذا قطاع الاتصالات، فواضع السياسة Policy Maker هو الذي يحدد من دون اي منازع هذه السياسة، والمنفذ والمنظم يقومان بتنفيذ هذه السياسة ومراقبتها".

ووضع باسيل ورقة سياسة قطاع الاتصالات Policy Paper لتكون نموذجاً يعمل المشاركون بموجبها، وهي تقوم على "فكرة تحرير قطاع الاتصالات، بمعنى تحرير الخدمة كي تصل الى الجميع، وليس تحرير القطاع من اللبنانيين". لافتاً الى أن الدولة

اختار وزير الاتصالات جبران باسيل وهو على مشارف نهاية ولايته، منبر الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) ليحدد دور الهيئة المنظمة للاتصالات من خلال حصر دورها بمنظم السياسة التي تضعها وزارة الاتصالات ومراقبة تنفيذها. إلا أن الرد جاءه سريعاً من المؤتمر وعلى لسان رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة، الذي أكد لـ "النهار" أن القانون 431 واضح وصريح لنهاية اعطاء الهيئة كل الصلاحيات لتنظيم قطاع الاتصالات برمته، واي تفسير او اجتهاد آخر يعني أنه لا يتطابق مع القانون. ورأى أنه "ما دام ان قطاع الاتصالات تحت سيطرة الوزارة، ومحصور بشركتين للخليوي وشركة واحدة للثابت فإنه لا يمكن ان نحقق قفزة نوعية نطمح إليها في هذا القطاع". وما يطمح إليه شحادة هو تحرير قطاع الاتصالات واطلاق العنان للمنافسة فيه على غرار دول العالم، "إذ أن سياسة التحكّم بقطاع الاتصالات التي تعتمدها الدولة، امر مسيء للبنان وتؤدي الى خنق المنافسة".

الوزير باسيل يتحدث امام المؤتمرين.

شحادة يرى ان هذا الاهتمام الدولي لا بد من ان يترجم باستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتاليا توفير فرص عمل للشباب اللبناني.

وكان باسيل قد مثل رئيس الجمهورية ميشال سليمان في افتتاح الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات التي عقدت في فندق "الحبثور" بعنوان "التدخل أم عدم التدخل؟"، وحضرها الى شهادة بصفته رئيس "الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات"، ممثل رئيس مجلس النواب النائب حسن فضل الله، وممثل رئيس حكومة تصريف الاعمال الوزير طارق متري، مدير مكتب تنمية الاتصالات" سامي البشير، والمدير التنفيذي في "مجموعة زين" سعد البرّك، والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات حمدون توريه.

باسيل تحدث عن تجربة لبنان في القطاع والسياسة الافضل الواجب اعتمادها ودور واضعي

السياسة التي تضعها وزارة الاتصالات ومراقبة تنفيذها. إلا أن الرد جاءه سريعاً من المؤتمر وعلى لسان رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة، الذي أكد لـ "النهار" أن القانون 431 واضح وصريح لنهاية اعطاء الهيئة كل الصلاحيات لتنظيم قطاع الاتصالات برمته، واي تفسير او اجتهاد آخر يعني أنه لا يتطابق مع القانون. ورأى أنه "ما دام ان قطاع الاتصالات تحت سيطرة الوزارة، ومحصور بشركتين للخليوي وشركة واحدة للثابت فإنه لا يمكن ان نحقق قفزة نوعية نطمح إليها في هذا القطاع". وما يطمح إليه شحادة هو تحرير قطاع الاتصالات واطلاق العنان للمنافسة فيه على غرار دول العالم، "إذ أن سياسة التحكّم بقطاع الاتصالات التي تعتمدها الدولة، امر مسيء للبنان وتؤدي الى خنق المنافسة".

وبعيداً من "المناوشات" الكلامية مع باسيل أضاء شحادة على أهمية هذا "الحدث التاريخي" بالنسبة الى لبنان فهو أول مؤتمر دولي ينظم في لبنان بإشراف الاتحاد الدولي للاتصالات وتنظيمه. وأهمية هذا الحدث نابعة من مشاركة نحو 800 شخص من 108 دول، وهذا رقم قياسي تسجله الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) في الاعوام الماضية. من هنا يرى